

Distr.: General  
23 January 2020  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

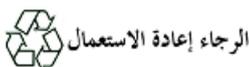
### الممارسات الجيدة للدول على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة

التقرير الموجز للمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة  
بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة\*

#### موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقرار المجلس 8/37. ويلخص المقرر الخاص في هذا التقرير النقاط الرئيسية من حلقة دراسية للخبراء دعا إلى عقدها يومي 20 و 21 حزيران/يونيه 2019. وركزت الحلقة الدراسية على الممارسات الجيدة والتحديات والحوجز والفرص المتصلة بالاعتراف بالحق في بيئة صحية وإعماله.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة	- أولاً
4	.....	الممارسات الجيدة في أعمال وحماية الحق في بيئة صحية في السياقين الوطني والإقليمي	- ثانياً
4	.....	أفريقيا	- ألف
5	.....	آسيا والمحيط الهادئ	- باء
5	.....	أوروبا ومناطق أخرى	- جيم
6	.....	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	- دال
7	.....	الحواجز التي تحول دون أعمال الحق في بيئة صحية وحمايته والوفاء به في السياقين الوطني والإقليمي	- ثالثاً
7	.....	أفريقيا	- ألف
9	.....	آسيا والمحيط الهادئ	- باء
10	.....	أوروبا ومناطق أخرى	- جيم
12	.....	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	- دال
13	.....	تلاقح الأفكار: التأثيرات الدولية والإقليمية والوطنية	- رابعاً
15	.....	الفرص والاحتياجات والمواضيع المشتركة	- خامساً
18	.....	الحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي	- سادساً
20	.....	الاستنتاجات والتوصيات	- سابعاً
			المرفقات
21	.....	البرنامج	- الأول
23	.....	مذكرة مفاهيمية	- الثاني

## أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 8/37، إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة أن يعقد حلقة دراسية للخبراء بشأن تجارب الدول وأفضل ممارساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة، وأن يقدم إلى المجلس في دورته الثالثة والأربعين، تقريراً موجزاً عن الحلقة الدراسية المذكورة أعلاه، بما في ذلك أية توصيات منبثقة عنها، للنظر في اتخاذ مزيد من إجراءات المتابعة.

2- ولتلبية هذا الطلب، نظم المقرر الخاص، ديفيد ر. بويد، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حلقة دراسية للخبراء لمدة يوم ونصف يوم في جنيف، يومي 20 و21 حزيران/يونيه 2019، لمناقشة الممارسات الجيدة في إعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. كما عقد مشاورات عامة في 21 حزيران/يونيه في جنيف. وكان من بين المشاركين دول وخبراء أكاديميون وقضاة ومحامون ومنظمات للمجتمع المدني وخبراء يمثلون المنظمات الدولية وأفراد أبدوا اهتمامهم بالموضوع.

3- وكما ذُكر في عدد من القرارات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، اعترفت أكثر من 150 دولة صراحةً بالحق في بيئة صحية في قوانينها من خلال دساتيرها وتشريعاتها الوطنية واتفاقاتها الإقليمية (قرارا مجلس حقوق الإنسان 8/37 و11/40 وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 17/4). ويشمل هذا العدد أكثر من 100 من الدول التي تكفل حماية دستورية لهذا الحق، وأكثر من 100 من الدول التي أدرجت هذا الحق في تشريعاتها البيئية، وأكثر من 125 من الدول التي صدقت على المعاهدات الإقليمية. ومن بين هذه الدول البالغ عددها 125 دولة، هناك 52 من الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، و45 من الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، و16 من الدول الأطراف في البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)، و16 من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، توجد مجموعة متزايدة من السوابق القضائية تتعلق بالحق في بيئة صحية على الصعيدين الإقليمي والوطني (A/73/188).

4- ورغم التطورات الواسعة النطاق في مجال الاعتراف بالحق في بيئة صحية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ثمة فهم محدود للممارسات الجيدة فيما يتعلق بهذا الحق، وللحواجز التي تحول دون الاعتراف به وإعماله والوفاء به. وعُقدت حلقة الخبراء الدراسية بهدف توسيع وتعميق فهم الحق في بيئة صحية حتى يتسنى للجميع، في كل مكان، التمتع بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

5- وعُقدت الحلقة الدراسية بهدف (أ) تحديد الممارسات الجيدة في مجال الاعتراف بالحق في بيئة صحية وإعماله، (ب) تحديد الحواجز التي تحول دون الاعتراف بهذا الحق وإعماله وحمايته، (ج) تقديم إسهامات في هذا التقرير، (د) تقديم دعم إضافي من أجل إعلان اعتراف الأمم المتحدة بالحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي (هـ) تقديم توصيات إلى مجلس حقوق الإنسان، وكذلك إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بشأن سبل المضي قدماً في احترام هذا الحق وحمايته وإعماله. ويرد برنامج الاجتماع في المرفق الأول، وترد المذكرة المفاهيمية في المرفق الثاني.

## ثانياً – الممارسات الجيدة في أعمال وحماية الحق في بيئة صحية في السياقين الوطني والإقليمي

6- يلخص هذا الفرع بإيجاز مناقشات المشاركين فيما يتعلق بأمثلة محددة للممارسات الجيدة في مناطق مختلفة في مجال تعزيز وإعمال الحق في بيئة صحية، بما في ذلك الأدلة المتعلقة بفعالية التدابير المحددة في هذه الممارسات. ويُفسر نطاق عبارة "الممارسة الجيدة" تفسيراً مرناً وواسعاً؛ فهو لا يقتصر على الممارسات التي تستخدم حقوق الإنسان صراحة، بل يشمل الممارسات التي تقلل من الأضرار البيئية أو تحسن الظروف البيئية، وبالتالي يكون لها أثر إيجابي على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد لا تتضمن معايير نوعية الهواء الملزمة قانوناً والقابلة للإنفاذ أي إشارة إلى حقوق الإنسان، ولكنها يمكن أن تسهم مباشرة في تحسين نوعية الهواء، مما يقلل من الآثار السلبية على مجموعة من حقوق الإنسان (A/HRC/40/55). وقُيِّمت المناقشة إلى أربع مجموعات إقليمية. ويقدم المقرر الخاص مجموعة أشمل من الممارسات الجيدة في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان لعام 2020 (A/HRC/43/53).

### ألف – أفريقيا

7- تكفل أكثر من 35 دولة في أفريقيا الحق في بيئة صحية من خلال دساتيرها<sup>(1)</sup>، وينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 على أن "لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها" (المادة 24). وأدى ذلك بالحاكم في كينيا ونيجيريا إلى إصدار أحكام هامة على أساس هذا الحق، والخلوص إلى أنه جزء أساسي من الحق الدستوري في الحياة، رغم عدم النص صراحة على هذا الحق على هذا النحو في دستور كينيا أو نيجيريا (وإن كان هذا الحق أُدرج في دستور كينيا الجديد لعام 2010). فعلى سبيل المثال، أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً رائداً في عام 2001 في قضية في نيجيريا تتعلق بالتلوث الناجم عن صناعة النفط بما ينتهك حق شعب أوغوني في بيئة صحية بموجب الميثاق الأفريقي. وقد اتخذت بعض الدول في أفريقيا خطوات إضافية وأنشأت مؤسسات لمعالجة المسائل البيئية التي تكفلها القوانين الوطنية.

8- وأبلغ عن عدة ممارسات جيدة من دول في أفريقيا. ففي زيمبابوي، يتوفر التثقيف البيئي كمقرر دراسي إلزامي في المدارس<sup>(2)</sup>. وفي أوغندا، رفضت إحدى المحاكم عدم قبول دعوى قضائية تطلب سبل الانتصاف من تلوث الهواء، حيث رفضت المحكمة حجة الحكومة أن البلد يفتقر إلى أي معايير قابلة للإنفاذ تتعلق بنوعية الهواء. وفي جنوب أفريقيا، عُدلت غالبية التشريعات البيئية بهدف التركيز على إعمال الحق الدستوري في بيئة صحية، ويتزايد حالياً عدد القضايا القائمة على انتهاكات مزعومة لهذا الحق. ويمكّن الباب 24 من دستور جنوب أفريقيا الأفراد والمنظمات البيئية والمجتمعات المحلية من إقامة دعاوى قضائية بشأن الحق في بيئة صحية. وقد يسّر التأهيل المهني للجهات الفاعلة البيئية في المنطقة زيادة المنازعات القضائية المتعلقة بالبيئة. وفي المغرب، تبنت الاستراتيجيات الإنمائية عناصر بيئية قوية مثل استخدام السندات الخضراء لتمويل التخطيط الإنمائي المراعي للمناخ ومشاريع الطاقة المتجددة. أما مشروع الجدار الأخضر العظيم فهو مشروع طموح يهدف إلى استصلاح عشرات

(1) David R. Boyd, "Catalyst for change: evaluating forty years of experience in implementing the right to a healthy environment", in *The Human Right to a Healthy Environment*, John H. Knox and Ramin Pejan, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2018).

(2) Soul Shava, "Environmental education policy development in Zimbabwe: an educational experience", *Southern African Journal of Environmental Education*, vol. 20 (2003), pp. 129–134.

ملايين الهكتارات من الأراضي المتدهورة في منطقة الساحل، في جنوب الصحراء الكبرى. وتشارك في المشروع 21 دولة، من السنغال والنيجر غرباً إلى إثيوبيا وجيبوتي شرقاً<sup>(3)</sup>. ومن شأن استصلاح الغابات والأراضي الزراعية أن ينهض بالأمن الغذائي، ويوفر سبل العيش اللائق، ويحد من الفقر، ويحسن سبل الحصول على المياه، ويسهم في التصدي لتغير المناخ، ويحقق فوائد فيما يتعلق بطائفة واسعة من حقوق الإنسان.

## باء- آسيا والمحيط الهادئ

9- الحق في بيئة صحية مكفول بموجب دساتير ما لا يقل عن 15 بلداً في آسيا والمحيط الهادئ<sup>(4)</sup>. وهذا الحق معترف به في الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، الذي يدرج الحق في بيئة صحية في سياق الحق في مستوى معيشي مناسب (المادة 38). وفي عام 2012، اعترف أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهذا الحق في إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بإدراج "الحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة" كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب (الفقرة 28(و)).

10- وأُخذت تدابير محددة في آسيا والمحيط الهادئ لإعمال الحق في بيئة صحية. ففي الفلبين، على سبيل المثال، أُدرج الحق في بيئة صحية في الدستور وفي التشريعات، وأكدت المحكمة العليا بقوة مبدأ الإنصاف بين الأجيال<sup>(5)</sup>. وأنشأت الهند المحكمة الخضراء الوطنية في عام 2010 لتمكين القضاة المدربين تدريباً خاصاً من النظر في القضايا المتعلقة بالمسائل البيئية<sup>(6)</sup>. ويتخذ العديد من الدول في هذه المنطقة خطوات للتصدي للآثار المدمرة لتلوث الهواء على الصحة وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، خفضت الصين مستويات الجسيمات في 74 مدينة بنسبة 33 في المائة في خمس سنوات، مما يدل على فعالية القوانين والسياسات والإجراءات الصارمة (A/HRC/40/55، الفقرة 93). وتُعد فيجي رائدة على الصعيد العالمي في تأكيد الطابع الملح لحالة الطوارئ المناخية العالمية، وهي تدعم موقفها بإجراءات محلية قوية قائمة على الحقوق في مجال المناخ (A/HRC/43/53/Add.1).

## جيم- أوروبا ومناطق أخرى<sup>(7)</sup>

11- تنص اتفاقية آرهوس لعام 1998<sup>(8)</sup> والدساتير والتشريعات الوطنية في هذه المناطق على اعتراف قانوني بالحق في بيئة صحية. وتتعترف غالبية الدول في أوروبا الشرقية والغربية على السواء بهذا الحق<sup>(9)</sup>. ورغم أن اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)

(3) انظر الجدار الأخضر العظيم. متاح في الموقع [www.greatgreenwall.org](http://www.greatgreenwall.org).

(4) David R. Boyd, "Catalyst for change".

(5) Supreme Court of the Philippines, *Minors Oposa v. Secretary of the Department of Environment and Natural Resources ("DENR")*, decision, 30 July 1993.

(6) المحكمة الخضراء الوطنية مكلفة بالسعي إلى البت في الطلبات أو الطعون في غضون ستة أشهر من إيداعها. متاح في الموقع <http://greentribunal.gov.in/history.aspx>.

(7) تشمل دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى ودول أوروبا الشرقية.

(8) تشير الاتفاقية إلى "حق كل فرد من الجيل الحاضر وأجيال المستقبل في العيش في بيئة ملائمة لصحته ورفاهه" (المادة 1). وباب التصديق على هذه الاتفاقية مفتوح أمام جميع الدول؛ ولا يقتصر على دول أوروبا.

(9) David R. Boyd, "Catalyst for change".

لا تتضمن إشارة صريحة إلى البيئة، فإن السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أشارت مراراً إلى الحق في بيئة صحية<sup>(10)</sup>.

12- ويجدر تسليط الضوء على العديد من الممارسات الجيدة في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، وضعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في قوانينها أهدافاً ملزمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق قانون تغير المناخ لعام 2008 (الفصل 27). وعززت فرنسا، منذ إدراج الحق في بيئة صحية في ميثاقها الدستوري للبيئة في عام 2005، القوانين والسياسات البيئية الرئيسية المتعلقة بمسائل من قبيل استخدام مبيدات الآفات، واستكشاف الوقود الأحفوري وفرض ضرائب على التلوث. وفيما يتعلق بإنشاء مناطق لحماية التنوع البيولوجي، تُعد سلوفينيا رائدة إقليمية وعالمية (A/HRC/43/53، الفقرتان 107 و108). ولدى أوكرانيا تشريع جيد لتقييم الأثر البيئي، وهو تشريع يُعمل الحق في المشاركة. وتُسجّل جميع تقييمات الأثر البيئي على شبكة الإنترنت وتتاح المعلومات للجمهور<sup>(11)</sup>. وتتميز النرويج في توفير سبل الوصول إلى المعلومات البيئية وفرص المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات في مجال البيئة (A/HRC/43/53/Add.2). وفي كندا والولايات المتحدة الأمريكية، لا يُعترف بالحق في بيئة صحية على المستوى الاتحادي، ولكنه مدرج في عدد من القوانين الإقليمية والداخلية (مثل قوانين أونتاريو وكيبك والأقاليم الشمالية الغربية)<sup>(12)</sup> ودساتير الولايات (منها مثلاً دستور مونتانا ودستور بنسلفانيا).

## دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

13- تُعد أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة رائدة من حيث الاعتراف بالحق في بيئة صحية. وقد أدرج أكثر من 30 بلداً هذا الحق في دساتيره، من كوبا وجامايكا إلى الأرجنتين وكوستاريكا<sup>(13)</sup>. وينص الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) على أن "يضمن كل طرف حق كل شخص في العيش في بيئة صحية" (المادة 4)<sup>(14)</sup>. وأصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فتوى ذكرت فيها أن الحق في بيئة صحية حق أساسي لوجود البشرية<sup>(15)</sup>.

14- وأعلنت كوستاريكا عن خطة لتحقيق انعدام انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050. وتحصل كوستاريكا بالفعل على أكثر من 98 في المائة من الكهرباء لديها من مصادر متجددة، وهي تحظر التنقيب عن النفط والغاز<sup>(16)</sup>. وفي دعوى قضائية أقامتها مجموعة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و25 سنة، قضت المحكمة العليا في كولومبيا بأن إزالة الغابات في الأمازون

(10) انظر، على سبيل المثال، European Court of Human Rights, *Tatar v. Romania* (application No. 67021/01), judgment, 27 January 2009, paras. 107 and 112.

(11) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "Environmental impact assessment in Ukraine: preparatory support to the launch of the national registry". [www.ua.undp.org/content/ukraine/en/home/projects/environmental-impact-assessment.html](http://www.ua.undp.org/content/ukraine/en/home/projects/environmental-impact-assessment.html).

(12) انظر Ontario Environmental Bill of Rights of 1993, Quebec Charter of Human Rights and Freedoms, Quebec Environment Quality Act and Northwest Territories Environmental Rights Act.

(13) David R. Boyd, "Catalyst for change"

(14) لم يدخل الاتفاق بعد حيز النفاذ لأنه لم يحصل على الحد الأدنى من التصديقات، وهو 11 تصديقاً.

(15) Advisory Opinion OC-23/17, 15 November 2017.

(16) Costa Rica, *Decarbonization Plan: Commitment of the Bicentennial Government 2018–2050*

تنتهك الحق في بيئة صحية<sup>(17)</sup>. ولدى إكوادور وبيرو التزامات تهدف إلى توفير مزيد من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة<sup>(18)</sup>. وفي جامايكا، أُقيمت دعاوى كثيرة تتناول الحق في بيئة صحية. فعلى سبيل المثال، عرض محامي الدفاع العام، وهو أيضاً واعظ ومسؤول حكومي، دعوى تتعلق بتلوث الهواء وتستند جزئياً إلى انتهاك مدعى للحق في بيئة صحية. وفي الأرجنتين، يُعترف بالحق في بيئة صحية كحق جماعي ولكنه يسمح باتخاذ إجراءات خاصة، وكان هذا الحق موضوع قرارات حاسمة الأهمية أصدرتها المحكمة العليا<sup>(19)</sup>.

### ثالثاً – الحواجز التي تحول دون إعمال الحق في بيئة صحية وحمايته والوفاء به في السياقين الوطني والإقليمي

15- تناول المشاركون، في أثناء الحلقة الدراسية، وعقب المناقشة التي حددت الممارسات الجيدة، الحواجز والتحديات التي تواجهها الحكومات وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في إعمال الحق في بيئة صحية وحمايته والوفاء به. وجرى تحديد وتحليل الأسباب الجذرية لهذه الحواجز.

16- ولا تزال بعض المجتمعات المحلية تعاني من عدم فهم الروابط المعقدة بين حقوق الإنسان والبيئة. وثمة حاجة ملحة إلى مواصلة التوعية بهذه الروابط. فعلى سبيل المثال، أوضحت إحدى المشاركات الصعوبات التي واجهتها عندما نظمت اجتماعاً بشأن إزالة الرصاص من الدهان. ولم يكن من السهل للمشاركين في الاجتماع أن يفهموا العلاقة بين استخدام الرصاص في الدهان (الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر تعرض الأطفال للرصاص، الذين هم معرضون بشدة للآثار المدمرة المحتملة للرصاص على نمو الجهاز العصبي)، من جهة، والانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، من جهة أخرى. ويمكن أن تشكل اللغة القانونية الصعبة المستخدمة في مجال حقوق الإنسان إلى جانب المصطلحات التقنية للعلوم صعوبة كبيرة للأشخاص ذوي التعليم المحدود، أو الذين ليست لديهم خلفيات في أي من هذين الموضوعين. ومن الضروري تقديم التثقيف بالبيئة لجميع الأطفال والشباب من جميع الأعمار، من مرحلة ما قبل المدرسة وصولاً إلى الكلية والجامعة. ويحتاج أيضاً الناس من جميع مناحي الحياة في جميع المناطق إلى مزيد من المعرفة والفهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم والأدوات المتاحة للدفاع عن تلك الحقوق.

### ألف – أفريقيا

17- حذر بعض المشاركين من أنه عند التعامل مع قارة ضخمة ومتنوعة مثل أفريقيا، يجب توخي الحذر من التعميم، لأن من المؤكد أن توجد استثناءات وأوجه تمييز وفروق دقيقة ضائعة في هذه العملية. وتواجه أفريقيا تحديات بيئية هائلة، منها إزالة الغابات، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والمياه، وعدم الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة، والتخلص غير السليم من النفايات. وتتحمل أفريقيا في حالات كثيرة عبء الضرر البيئي الذي تسببه الشركات والحكومات

(17) انظر [www.dejusticia.org/en/en-fallo-historico-corte-suprema-concede-tutela-de-cambio-climatico-y-generaciones-futuras/](http://www.dejusticia.org/en/en-fallo-historico-corte-suprema-concede-tutela-de-cambio-climatico-y-generaciones-futuras/)

(18) Inter-American Commission on Human Rights, *Towards Effective Integral Protection Policies for Human Rights Defenders* (2017). Available at [www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/Defensores-eng-2017.pdf](http://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/Defensores-eng-2017.pdf)

(19) Supreme Court of Argentina, *Beatriz Silvia Mendoza and Others v. National Government and Others*, decision, 8 July 2008

الأجنبية التي تستغل الموارد الطبيعية لتصديرها إلى مناطق أخرى. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب الفقر، والنزاعات المسلحة، وتزايد عدد السكان، وركود الاقتصادات، والهجرة، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والدين الخارجي.

18- وناقش المشاركون مسائل متعلقة بسن القوانين وتعديلها وتنفيذها. وأشار إلى الانتشار السريع للقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بالبيئة في أفريقيا منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. وبينما يُعدُّ وضع القوانين الإطارية والسياسات البيئية الأخرى خطوة في الاتجاه الصحيح، لا تزال هناك فجوة هائلة في التنفيذ بين التطلعات المعرب عنها على الورق والإجراءات التي تجري على أرض الواقع. والملاحظ أن إنفاذ القوانين البيئية، بما في ذلك الحق في بيئة صحية، محدود في العديد من الدول في أفريقيا.

19- وتشمل بعض المشاكل التي تعوق إنفاذ القوانين البيئية في المنطقة كلاً من المؤسسات الحكومية التي تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لرصد الأنشطة الصناعية والإنمائية وتنظيمها؛ والمسؤولين الحكوميين المكلفين بإنفاذ القوانين أو حماية الحقوق بموجب تلك القوانين، الذين كثيراً ما يستفيدون من التغاضي عن الانتهاكات أو من انخراطهم هم أنفسهم في الانتهاكات؛ ونظم المحاكم المكدسة بالقضايا المتأخرة أو المفلسة أو التي لا تعمل لأسباب أخرى؛ ومتطلبات الحياة اليومية بالنسبة للفقراء، التي قد تغطي على أي مخاطر محتملة مرتبطة بانتهاك القانون.

20- ويوجد فيما يبدو، في بعض دول أفريقيا، بعض التوتر بين القانون العرفي والقانون التشريعي. فالنظم القانونية المختلفة ليست دائماً متوافقة بل قد يعارض بعضها بعضاً. وفي سياق التماس سبل الانتصاف القانونية، يفرض ارتفاع تكلفة التقاضي عقبة أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين تعرضت حقوقهم للخطر أو انتهكت. وفي بعض الدول، يؤدي افتقار السلطة القضائية إلى الوعي أو الخبرة فيما يتعلق بالقانون البيئي إلى صعوبة التقاضي في المسائل البيئية. ولم تحرز الدول الأفريقية إلا تقدماً ضئيلاً في وضع إجراءات مبسطة ومعجلة لإنفاذ الحقوق التي يحميها الدستور. ونتيجة لذلك، تشيع الصعوبات التي تواجه إعمال الحق في بيئة صحية في أفريقيا.

21- ويمثل وجود المؤسسات القانونية والسياسية الفعالة شرطاً أساسياً لإنفاذ سيادة القانون، غير أن هذه المؤسسات غير موجودة في العديد من دول أفريقيا. وفي بعض البلدان، تتجاهل الحكومات العسكرية أو حكومات الحزب الواحد القرارات القضائية. ويعاني العديد من النظم القضائية من عدم كفاية الميزانيات، ونقص المهنيين المدربين، والتدخل السياسي الواسع النطاق. أما المشاكل الأخرى التي تعوق الجهود الرامية إلى حماية البيئة فتشمل الحروب القضائية بين مستويات الحكومة والوزارات داخل الحكومة؛ وعدم الاستقرار المؤسسي، الناجم عن التعديلات الوزارية وتعديل المسؤوليات؛ والافتقار إلى القدرات والموارد المؤسسية (مثلاً على الصعيد المالي والبشري والتكنولوجي)؛ وعدم توافر الاهتمام والفهم اللازمين من عامة الجمهور.

22- وهناك أيضاً مسألة تنظيم المستثمرين الأجانب وأنشطتهم. فالعديد من الحكومات في أفريقيا تعتمد على الاستثمار الأجنبي في المشاريع الإنمائية. ولهذا المشاريع في كثير من الأحيان آثار بيئية كبيرة ولكنها لا تخضع للمراقبة الكافية أو التنظيم الكافي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التدخل في حق الناس في بيئة صحية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أن المنطقة تفتقر عموماً إلى القدرات، سواء داخل الوكالات الحكومية المكلفة بحماية البيئة أو من حيث نقص الخبراء أو العلماء المستقلين. وتمنع الأمية الناس من الحصول على المعلومات والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وتعاني بعض مناطق أفريقيا من تقلص الحيز المدني المتاح للناشطين في مجال البيئة وحقوق الإنسان لممارسة حقوقهم أو العمل في مجال حماية البيئة.

## باء - آسيا والمحيط الهادئ

23- تتميز منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتنوع الواسع في الثقافات القانونية، وبالاختلافات الكبيرة في التاريخ والمؤسسات السياسية والتنمية الاقتصادية، وكلها عوامل تناهض التعميمات الواسعة. وقد شهدت ما تُسمى النُمور الآسيوية - وهي تايلند وجمهورية كوريا وماليزيا - حركة تصنيع سريعة في العقود الأخيرة، ترتبت عليها عواقب بيئية ضارة. وقد شهدت أذربيجان وتركمانستان وقيرغيزستان ودول أخرى تغيرات مضطربة مرتبطة بالتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية، ومن حكومة استبدادية إلى الديمقراطية. وتيمور - ليشتي استقلت حديثاً، في حين أن ملديف حديثة العهد بالديمقراطية. وتركيا بصدد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتواجه جمهورية إيران الإسلامية والعراق تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية هائلة.

24- ورغم هذه الاختلافات، يشترك العديد من دول آسيا والمحيط الهادئ في بعض السمات. وتشمل المشاكل البيئية السائدة التوسع الحضري السريع، والتلوث الصناعي الحاد، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويمثل إنبلاء الأولوية للنمو الاقتصادي مشكلة نُظمية تقوّض تنفيذ القوانين البيئية وإنفاذها. وأدت الأزمات الاقتصادية المتكررة إلى تخفيضات في الميزانيات البيئية وزيادة إحجام الحكومات عن اعتماد وإنفاذ قوانين وسياسات بيئية صارمة.

25- ورغم الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية، تتسم القوانين البيئية في بعض الدول بالضعف، وسوء الصياغة، واللغة الغامضة، والمصطلحات غير المحددة، والثغرات، وأوجه عدم الاتساق. ويشكل عدم كفاية التنفيذ والإنفاذ مكنم الضعف في القانون البيئي في جزء كبير من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وثمة مشكلة رئيسية أخرى في المنطقة هي عدم تنسيق القوانين والسياسات وعملية الإنفاذ بين المستويين الوطني ودون الوطني للحكم. وحدد المشاركون مشاكل أخرى تقوّض حماية البيئة وحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) التشريعات المليئة بالحشو، الضعيفة التنظيم والقطاعية، بدلاً من التشريعات المنسقة والشاملة؛
- (ب) الافتقار إلى التخطيط المنهجي أو إلى تنسيق السياسات؛
- (ج) عدم وجود لوائح مفصلة؛
- (د) الثغرات من حيث التحديات الأحدث عهداً، مثل انبعاثات غازات الدفيئة؛
- (هـ) المعايير المتساهلة؛
- (و) عدم كفاية استخدام الأدوات الاقتصادية؛
- (ز) الافتقار إلى الإرادة السياسية؛
- (ح) الافتقار إلى القدرة على التنفيذ والإنفاذ؛
- (ط) نقص في تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي الإنفاذ.

26- كما تشكل النظم القضائية في آسيا والمحيط الهادئ مشاكل من حيث إنفاذ الحق الدستوري في بيئة صحية. ورغم أن بعض السلطات القضائية قوية نسبياً، فإن البعض الآخر يعاني من الضعف. وكثيراً ما يتعرض القضاة للانتقاد بسبب موقفهم المبالغ فيه من حيث احترام السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكم وافتقارهم إلى الوعي والمعرفة بمسائل البيئة. وبشكل عام، ثمة حاجة ملحة إلى مزيد

من القدرات والتدريب والتنمية المؤسسية. وهناك إشارات بشأن حدوث تحسن، منها البرامج الواسعة النطاق للتعريف البيئي للقضاة في بلدان مختلفة من إندونيسيا وصولاً إلى الفلبين. وكان للمحكمة العليا للهند، بسوابقها القضائية التقدمية التي تفسر الحق في الحياة على أنه يشمل الحق في بيئة صحية، تأثير على المحاكم في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ. وللقانون البيئي الدولي المتعلق بالحق في بيئة صحية تأثير رئيسي في بعض الدول، ومنها باكستان والفلبين والهند.

27- وشدد المشاركون على وجود اتجاه نحو تقليص الحيز المتاح لنشاط المجتمع المدني. ومن المؤسف أن ترهيب ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية آخذان في الازدياد في بعض أنحاء المنطقة. ويكتسي دور المدافعين عن البيئة أهمية أساسية في إعمال الحق في بيئة صحية. وأعرب المشاركون عن بواعث قلق بشأن الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية ومن يقيمون في المناطق الساحلية والناحية، وعلى وجه الخصوص، تعاني الشعوب الأصلية بشكل غير متناسب من آثار التدهور البيئي، ولكنها كثيراً ما تُستبعد من العمليات الحكومية المتعلقة باتخاذ القرارات.

## جيم - أوروبا ومناطق أخرى

28- شهدت جميع أنحاء أوروبا، نتيجة لانضمام البلدان إلى الاتحاد الأوروبي، تسارع تحديث وتقارب القوانين والسياسات البيئية إلى حد ما، غير أن العوامل الوطنية - الثقافة والتاريخ والمؤسسات والسياسات - لا تزال مهمة في تحديد شكل القانون البيئي. ويمكن أن يكون لوضوح وقوة الأحكام الدستورية المتعلقة بحماية البيئة أثر كبير على تأثيرها القانوني. وقد أدت أوجه الصياغة الضعيفة أو الغامضة للحق في بيئة صحية (كما هو الحال في إسبانيا وبلجيكا وهولندا) إلى الحد من تأثير هذا الحق.

29- وناقش المشاركون مسألة انعدام الإرادة السياسية في إعمال الحق في بيئة صحية، باعتبار هذه المسألة حاجزاً رئيسياً رغم الاعتراف القانوني الواسع النطاق بهذا الحق في المنطقة. وأشار المشاركون أيضاً إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية. فعلى سبيل المثال، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها بشأن آثار عمليات استخراج الغاز على حقوق الإنسان في مدينة غرونينغن، هولندا، وأوصت بأن تتخذ الدولة تدابير لمعالجة هذه المشكلة. وبوجه عام، لا يزال تطبيق حقوق الإنسان في المسائل البيئية يشكل تحدياً. وكثيراً ما ينجم ذلك عن قلة الوعي لدى المسؤولين الحكوميين أو القضاة بالعلاقة بين القوانين البيئية وقوانين حقوق الإنسان. وتوجد في بعض أنحاء المنطقة توترات بين القادة السياسيين والسلطة القضائية، عندما تؤكد السلطات السياسية أن المحاكم تتجاوز حدود دورها المناسب بإصدار أحكام قوية بشأن حقوق الإنسان، بما فيها الحق في بيئة صحية.

30- وسيادة القانون راسخة في أوروبا الغربية. وتوجد باستمرار درجة عالية من الشفافية فيما يتعلق بالقانون؛ فالفرع القضائي للحكم راسخ ومستقل، والحكومات عموماً تحترم القانون. وعلاوة على ذلك، تتمتع هذه الدول عموماً بمستوى معيشي مرتفع.

31- والحصول على المعلومات متاح على نطاق واسع، وتوجد عموماً فرصة واسعة لمشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية. غير أن الوصول إلى العدالة أقل اتساقاً. فدول أوروبا الغربية تستخدم قواعد مختلفة بشأن مدة الإجراءات وتكاليفها والأدلة وأنواع الإجراءات. وتعمل الدول الرائدة بصورة منهجية على إزالة الحواجز التي تحد من إمكانية اللجوء إلى القضاء. وأحد المجالات التي تشهد درجة عالية من التباين فيما بين الدول في أوروبا الغربية هو مدى النشاط القضائي، حيث تتفاوت المحاكم من محاكم محافظة نسبياً إلى محاكم ناشطة باعتدال في مجال حقوق الإنسان.

32- وتشمل المشاكل الأساسية التي تواجه أوروبا الشرقية الفقر، وضعف الدولة، والمستويات المنخفضة للحكم الديمقراطي، وعدم الاستقرار المؤسسي. وتعاني بعض الدول من شيوع الفساد، وتركز الثروة والسلطة، والتعسف البيروقراطي في الثقافة السياسية. وتتسم سيادة القانون بالهشاشة في بعض الدول، حيث تواجه الحكومات صعوبات في تنظيم المصالح الصناعية والتجارية. وحيثما تقل حدة هذه المشاكل، من المرجح أن تكتسب حقوق الإنسان - بما في ذلك الحق في بيئة صحية - زخماً. ولن يصبح التمتع الكامل بالحقوق الدستورية، بما في ذلك الحق في بيئة صحية، حقيقة واقعة دون مواصلة تعزيز سيادة القانون في المنطقة.

33- وفي العديد من دول أوروبا الشرقية، لا يزال ضعف الإنفاذ يشكل شاغلاً رئيسياً. وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن الوكالات البيئية في هذه المنطقة تعاني من ضعف السلطة، وندرة الموارد، والنهج الإدارية البالية، والدوران المرتفع للمهنيين، وإعادة الهيكلة المتكررة، والافتقار إلى الحوافز<sup>(20)</sup>. وثمة مشاكل أخرى، منها الافتقار إلى القيادة، ومحدودية فرص الحصول على المعلومات الرئيسية، وضعف تسلسل الإصلاحات، ومحدودية المشاركة العامة، وفنور عمليات الإصلاح.

34- وفي الجانب الإيجابي، ازدادت ميزانيات معظم وزارات البيئة في أوروبا الشرقية، ووُضعت معايير وأهداف وطنية تتعلق بالبيئة، بموازاة تحسن إمكانية الحصول على المعلومات ومستويات مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات. وتزداد استقلالية السلطات القضائية ويزداد وعيها بالبيئة، وتُقدّم برامج تدريبية لموظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون والقضاة. وأحرز في العقود الأخيرة تقدم كبير من حيث الحصول على المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية، والوصول إلى العدالة. ويبدو أن الأحكام الدستورية التي تكفل الحق في بيئة صحية وما يتصل بها من حقوق إجرائية هي إحدى القوى الدافعة وراء هذا التقدم.

35- وسلط المشاركون الضوء على المشكلة المتنامية المتمثلة في تهريب المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وكثيراً ما تثبط الوسائل القانونية والمالية الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لإعمال الحق في بيئة صحية. وتستخدم السلطات وقطاع الأعمال التقاضي الاستراتيجي ضد مشاركة الجمهور لغرض الحد من الممارسة المشروعة للحق في حرية التعبير والحق في المشاركة العامة، وهما حقان لا غنى عنهما لضمان وإعمال الحق في بيئة صحية<sup>(21)</sup>. وقد جرت مقاضاة أكاديميين بسبب ما قالوه في مؤتمرات أكاديمية أو نشره في مقالات. وقد وُصم المدافعون عن حقوق الإنسان في مجال البيئة باعتبارهم "إرهابيين بيئيين"<sup>(22)</sup>.

Organization for Economic Cooperation and Development, *Policies for a Better Environment: Progress in Eastern Europe, Caucasus and Central Asia* (2007) (20)

Center for International Environmental Law, "A win for advocacy: court dismisses SLAPP suit against environmental activists", 24 January 2019. Available at [www.ciel.org/court-dismisses-slapp-environmental-activists/](http://www.ciel.org/court-dismisses-slapp-environmental-activists/) (21)

"The term eco-terrorist is being used to harass activists". Available at [www.protecttheprotest.org/2019/01/03/the-term-eco-terrorist-is-being-used-to-harass-activists/](http://www.protecttheprotest.org/2019/01/03/the-term-eco-terrorist-is-being-used-to-harass-activists/) (22)

## دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

36- تُعتبر أمريكا اللاتينية رائدة عالمية في الاعتراف بالحقوق الدستوري في بيئة صحية، في حين يتزايد اعتراف بلدان منطقة البحر الكاريبي بهذا الحق. وفيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي تتسم بها قيادة الدول والجهات الفاعلة الأخرى في أمريكا اللاتينية:

(أ) الإصلاح الدستوري، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق في بيئة صحية، وإصدار أحكام أكثر صرامة للمراجعة القضائية، وزيادة نطاق السلطات القضائية، وإنشاء مؤسسات مثل دائرة النيابة العامة ومكتب أمين المظالم تُكلف بحماية المصالح الجماعية؛

(ب) تحول الثقافة القانونية، مع زيادة التركيز على القانون العام والسوابق ودعوى المصلحة العامة؛

(ج) حركات المجتمع المدني القوية، بما فيها الحركات التي بدأتها المنظمات البيئية غير الحكومية، التي يتخصص بعضها في حقوق الإنسان و/أو القانون البيئي؛

(د) زيادة التعبئة القانونية في الوقت الذي تعمل فيه المنظمات غير الحكومية وشبكات المحامين الناشطين في مجال حقوق الإنسان على النهوض بالقضايا المتعلقة بالحقوق؛

(هـ) تحسن سبل الوصول إلى العدالة، وكثيراً ما يتحقق ذلك عن طريق الابتكارات الإجرائية؛

(و) تأثير المعايير والشبكات والمؤسسات الدولية.

37- وشدّد المشاركون على الصعوبات التي تعترض تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية باعتبار ذلك حاجزاً أمام إعمال الحق في بيئة صحية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو حاجز مشترك في جميع المناطق. وكثيراً ما تولي الحكومات في كل مكان أولوية للأهداف الإنمائية القصيرة الأجل على حساب انتهاك حقوق الإنسان وتدهور البيئة.

38- وتعاني بعض أجزاء المنطقة من الضعف من حيث إعمال الحقوق البيئية الإجرائية. ولا توجد سوى فرص محدودة للحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات، ولا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً. وهذا يبرز أهمية اتفاق إسكاسو في تحسين الديمقراطية البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن العوامل الإيجابية أن النظم القضائية في أمريكا اللاتينية كانت رائدة في استخدام الإجراءات القانونية المبسّطة والمعجّلة التي زادت بشكل كبير من إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد أتاحت هذه العمليات للمواطنين والمنظمات غير الحكومية فرصاً غير مسبوقه لاستخدام النظام القضائي سعياً إلى إعمال حقهم في بيئة صحية.

39- ولاحظ المشاركون أن القوانين البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كثيراً ما تكون صارمة على الورق ولكنها ضعيفة في الواقع. والأسباب الرئيسية لذلك هي الافتقار إلى الموارد اللازمة للإنفاذ والإحجام عن إنفاذ القوانين عندما يكون من الممكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تأثير سلبي على المصالح الاقتصادية. وفي بعض الدول، يتفاهم التحدي المتمثل في الإنفاذ الكافي بسبب القوانين غير الفعالة والمعقدة وغير المكتملة؛ والمسؤولين الذين يفتقرون إلى المهارات والتدريب والموارد؛ والحاجة إلى خبرة تقنية وعلمية واسعة النطاق. كما واجه تنفيذ وإنفاذ القوانين البيئية في المنطقة قيوداً بسبب معدل التضخم المرتفع، والأزمات المالية الإقليمية، وجداول الأعمال الدولية المتصلة بإلغاء الضوابط التنظيمية والخصخصة. وتواجه بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اضطرابات سياسية

مستمرة وفقراً واسع النطاق واعتماداً على عدد صغير من السلع الأساسية التصديرية، ولا سيما المنتجات الزراعية والمعادن وموارد الطاقة. وتُعد أمريكا اللاتينية مورداً رئيسياً للموارد الطبيعية للاقتصاد العالمي، ولكن بتكلفة كبيرة على البيئة الإقليمية. وثمة مشكلة أخرى هي أن بعض دول المنطقة استشرت فيها "نزعة شديدة إلى الرئاسة"، التي يتمتع فيها الرئيس بسلطات استثنائية تقوض تطبيق سيادة القانون واحترامها على حد سواء.

## رابعاً- تلاحق الأفكار: التأثيرات الدولية والإقليمية والوطنية

40- ناقش المشاركون سبل إيجاد أوجه تآزر في تعزيز وإعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة على جميع المستويات، بالاستفادة من المناقشات السابقة بشأن الممارسات الجيدة والحواجر. وحُدثت أربع عمليات تسهم في عوامة الحق في بيئة صحية، هي الاقتباس والمواءمة والتكامل والتقارب. وتحديث عملية الاقتباس عندما تعتمد دولة ما نسخ أو تكييف أجزاء كبيرة من القوانين أو اللوائح أو السياسات من دولة أخرى. ومن الواضح أن ذلك حدث في سياق الحق في بيئة صحية، بالنظر إلى استخدام لغة مماثلة في جميع أنحاء العالم للتعبير عن هذا الحق.

41- فعلى سبيل المثال، استُخدمت عبارة "الحق في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجياً" لأول مرة في دستور البرتغال في عام 1976، وهي مدرجة الآن في ما لا يقل عن 20 من الدساتير الأخرى. وتشير المحاكم الوطنية بصفة متكررة إلى قرارات محاكم وطنية أخرى. وكان لقرارات المحكمة العليا للهند المتعلقة بالحق في بيئة صحية تأثير على المحاكم في أوغندا وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وكينيا. وتيسر شبكة الإنترنت عملية الاقتباس عن طريق زيادة إمكانية الوصول أكثر فأكثر إلى الدساتير والتشريعات والسوابق القضائية. وكثيراً ما تحتم المحاكم بقرارات الدول الأخرى، ولا سيما القرارات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان بسبب طابعها العالمي.

42- وتشير المواءمة إلى عملية تعديل المعايير الوطنية ومطابقتها من أجل الوفاء بمتطلبات أي نظام دولي. أما التكامل فهو عملية الربط بين النظم القانونية الوطنية. ويُعد الاتحاد الأوروبي أبرز المناطق التي يحدث فيها كل من المواءمة والتكامل، حيث يتعين على الأعضاء الجدد تحسين قوانينهم البيئية ويتعين على جميع الأعضاء الامتثال للتوجيهات البيئية على نطاق الاتحاد الأوروبي. وستحدث المواءمة أيضاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عندما يدخل اتفاق إسكاسو حيز النفاذ. ويصف التقارب كيف يمكن للنظم القانونية المستقلة، مثل الأنواع البيولوجية، أن تتطور لتصبح أكثر تشابهاً، ليس نتيجة لأعمال النسخ المتعمدة، بل كاستجابة لضغوط خارجية مماثلة، ولا سيما الضغوط البيئية.

43- ولاحظ المشاركون أن اتفاق إسكاسو تأثر باتفاقية آرهوس، ولكنه تطور ليتناسب مع سياقه الإقليمي المحدد بإضافة أحكام رائدة لتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وتساءل المشاركون عن الكيفية التي يمكن بها توسيع نطاق هذه الاتفاقات الإقليمية لتشمل مناطق أخرى أو محاكاتها فيها، وكيف يمكن للدول التي لها حقوق بيئية دستورية أن تشجع الدول الأخرى في مناطقها على إرساء أحكام مماثلة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة، التي يتسم اعتمادها على النظم الإيكولوجية السليمة بأهمية خاصة، وإن كانت هذه الدول تشكل غالبية الدول التي لم تعترف قانوناً بعد بالحق في بيئة صحية. واستفسر المشاركون أيضاً عن كيفية تبادل المعلومات على الصعيد الدولي بشأن السوابق التي توفر أمثلة قوية في القضايا القائمة على الحق في بيئة صحية.

44- وناقش المشاركون عدة مقترحات من شأنها أن تعزز تلاقح الأفكار. فأولاً، أشار المشاركون إلى أن تبادل المعلومات بفعالية وكفاءة أمر بالغ الأهمية لإيجاد أوجه تآزر فيما بين الدول والمناطق، مؤكداً ما طُرح في المناقشة السابقة من أن عدم الحصول على المعلومات عائق كبير. وقد جرى الاعتراف سريعاً بالحق في بيئة صحية في جميع أنحاء العالم؛ غير أن المعلومات المتعلقة بمضمون هذا الحق وإعماله غير مفهومة جيداً في بعض الدول. فعلى سبيل المثال، يمكن لبوابة عالمية تحتوي على معلومات عن القوانين واللوائح والسياسات والقرارات وقرارات المحاكم والممارسات الجيدة ذات الصلة من مختلف البلدان والمناطق أن تشكل مصدراً ممتازاً للمعلومات للمسؤولين الحكوميين والقضاة والمحامين والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين ولكل مهتم بهذا الموضوع. ويمكن أيضاً أن تكون هذه البوابة منبراً لإقامة شراكات وشبكات للجهات الفاعلة المعنية بهذه المسألة على مستويات مختلفة.

45- وأنشأت أمانة اتفاقية آرهوس بوابة بشأن الوصول إلى العدالة، تقدم من خلالها معلومات عن قرارات المحاكم فضلاً عن التحديات والحواجز العملية التي تواجه جميع أصحاب المصلحة. ويشكل مركز آرهوس لتبادل المعلومات من أجل الديمقراطية البيئية مثلاً إقليمياً لممارسة جيدة في إتاحة المعلومات ذات الصلة عن مختلف جوانب الديمقراطية البيئية للجمهور<sup>(23)</sup>.

46- ومن شأن تقديم التثقيف البيئي وتنظيم حلقات العمل القضائية والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة مختلف الجهات الفاعلة (القضاء والسلطات والأكاديميين والمجتمع المدني) بين الأجيال والمناطق أن يهيئ أيضاً أوجه التآزر من أجل إعمال وحماية الحق في بيئة صحية.

47- وتأتي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مقدمة الجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولكنها لم تحول تركيزها بعد في بعض المناطق إلى الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة. وتشرك هذه المؤسسات الجهات الفاعلة المطلعة التي لديها بالفعل السلطة والشبكات القادرة على تعزيز الحق في بيئة صحية وإعماله والدفاع عنه. وبعض هذه المؤسسات، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، يعمل بالفعل على نطاق واسع على حماية حقوق الإنسان من الضرر البيئي، ويمكنها أن تتشارك في الممارسات الجيدة مع المؤسسات الوطنية في مناطق أخرى. ويمكن لهذه المؤسسات أن تستفيد من موارد إضافية.

48- وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن العديد من المشاريع المتصلة بالبيئة في العديد من الدول. ويمكن لهذه المشاريع أن تقدم مساهمات حاسمة الأهمية لضمان الأعمال السليم للحق في بيئة صحية، وأن تساعد في رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيئة على المستوى القطري. وأُشيدَ ببرنامج الإدارة البيئية، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية لحماية البيئة، بوصفه مثلاً جيداً على الآليات التي تدمج حقوق الإنسان في قطاع التعدين<sup>(24)</sup>.

49- وأُثني أيضاً على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرته الأخيرة المتعلقة بالحقوق البيئية، التي تساعد على توسيع فهم العلاقة بين حماية البيئة وحقوق الإنسان. وتقدم المبادرة أيضاً المساعدة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وقد نظمت حلقات عمل ناجحة في مجال التثقيف القضائي<sup>(25)</sup>.

(23) انظر <https://aarhusclearinghouse.unece.org/>

(24) انظر [www.environmentalgovernanceprogramme.org/about-the-programme](http://www.environmentalgovernanceprogramme.org/about-the-programme)

(25) انظر [www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/advancing-environmental-rights/what-1](http://www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/advancing-environmental-rights/what-1)

50- وناقش المشاركون أهمية أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16، في الربط بين الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة وإعمال الحق في بيئة صحية على الصعيد الوطني. ولم تُستكشف بشكل كامل الجوانب البيئية للهدف 16، وثمة حاجة إلى إجراء هذا التحليل. وعلى وجه الخصوص، فإن وضع مؤشرات تتصل مباشرة بحقوق الإنسان والبيئة من شأنه أن يكفل توفر القدرة على قياس التقدم الذي تحززه الدول في تحقيق الأهداف التي لها بُعد بيئي وبُعد يتعلق بحقوق الإنسان على السواء.

## خامساً- الفرص والاحتياجات والمواضيع المشتركة

51- حدد المشاركون الفرص التي ينبغي استكشافها لزيادة الاعتراف بالحق في بيئة صحية وتعزيزه وإعماله والوفاء به. وقدموا توصيات ملموسة تتعلق بأدوار الأمم المتحدة والدول والمنظمات الدولية والمقرر الخاص ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بإعمال الحق في العيش في بيئة صحية للجميع، في كل مكان.

52- وشدد المشاركون على أن هذا الحق لا ينبغي أن يُدون على الورق في الدساتير والتشريعات والمعاهدات فحسب، بل يجب أيضاً تفعيله، وأن هذا أمر ملح في ضوء حالة الطوارئ البيئية العالمية. ومن المهم أن يكون هذا الحق قابلاً للإنفاذ وقابلاً للتقاضي بشأنه. ومن المهم التشديد على أهمية تحسين تنفيذ التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع السياقات البيئية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي وضعها المقرر الخاص السابق المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (A/HRC/37/59، المرفق).

53- وقد أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية تتعلق بالتلوث الضوضائي في إسبانيا أن الحق في بيئة صحية يجب أن يكون فعالاً وليس مجرد مثال توضيحي<sup>(26)</sup>. وينبغي أن يستمر التقاضي البيئي كوسيلة لتحقيق العدالة البيئية. وأقيم العديد من الدعاوى القضائية الناجحة، منها قضية المناخ التي أقامتها مؤسسة أوجندا في هولندا<sup>(27)</sup>، وقضايا بورت لامو في كينيا المتعلقة بمنجم فحم مقترح وعملية ضخمة لتطوير ميناء<sup>(28)</sup>، وقضايا التلوث الرئيسية في الفلبين<sup>(29)</sup> والأرجنتين<sup>(30)</sup>، وقضية مركز القانون والعدالة والمجتمع (Dejusticia) المتعلقة بإزالة الغابات في كولومبيا.

(26) انظر، *Moreno Gómez v. Spain* (application No. 4143/02)، انظر judgment, 16 February 2005.

(27) انظر *State of the Netherlands (Ministry of Economic Affairs and Climate v. Urgenda Foundation* (No. 19/00135)، judgment, 20 December 2019.

(28) انظر *Baadi and Others v. Attorney General and Others*, judgment, 2012. Available at [https://elaw.org/system/files/attachments/publicresource/ke\\_LAPSSET\\_Final\\_Judgment\\_No22of2012.pdf](https://elaw.org/system/files/attachments/publicresource/ke_LAPSSET_Final_Judgment_No22of2012.pdf). See also National Environmental Tribunal, *Save Lamu et al. v. National Environmental Management Authority et al.* (appeal No. 196 of 2016), judgment, 26 June 2019.

(29) انظر *Metropolitan Manila Development Authority et al. v. Concerned Residents of Manila Bay et al.*, decision, 18 December 2008. Available at [www.elaw.org/content/philippines-metropolitan-manila-development-authority-et-al-v-concerned-residents-manila-bay-](http://www.elaw.org/content/philippines-metropolitan-manila-development-authority-et-al-v-concerned-residents-manila-bay-)

(30) انظر *Beatriz Silvia Mendoza and Others v. National Government and Others*, decision, 8 July 2008, regarding damages suffered (injuries resulting from the environmental contamination of the Matanza-Riachuelo River). Available at [www.esrc-net.org/sites/default/files/Sentencia\\_CSJN\\_2008\\_english.pdf](http://www.esrc-net.org/sites/default/files/Sentencia_CSJN_2008_english.pdf)

54- وشجع عدد من المشاركين المقرر الخاص على النظر في المشاركة في قضايا ذات أهمية عالمية كصديق للمحكمة. وهذا تكتيك استخدمه بنجاح مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ففي عام 2018، قدم المقرر الخاص بيان خبراء في دعوى قضائية بشأن تغير المناخ أقامتها منظمة أصدقاء البيئة الأيرلندية. وفي عام 2019، طلب المقرر الخاص تقديم موجز بوصفه صديقاً للمحكمة في دعوى قضائية مهمة في جنوب أفريقيا، حيث أكد أن المستويات العالية للغاية لتلوث الهواء تنتهك الحق الدستوري في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

55- وحث المشاركون جميع الجهات الفاعلة على الاستفادة على نحو أفضل من هيئات معاهدات الأمم المتحدة والمحاكم الإقليمية واللجان الإقليمية لحقوق الإنسان من أجل تطبيق القوانين والقواعد الدولية في أعمال الحق في بيئة صحية على الصعيد الوطني. وتخضع معظم البلدان في جميع أنحاء العالم لولاية المحاكم واللجان الإقليمية لحقوق الإنسان. وقد اتخذت المحاكم واللجان الإقليمية قرارات تاريخية تتعلق بتهيئة بيئة صحية، ومواءمة حقوق الإنسان والبيئة بعناية، مع السعي إلى تجنب النزاعات مع الأولويات المجتمعية الأخرى.

56- وتتيح المؤشرات البيئية فرصة للإعمال الفعال للحق في بيئة صحية عن طريق تحديد نتائج ملموسة وقابلة للقياس للأداء البيئي. ويشير عدم وجود بيانات متنسقة وشاملة ومتاحة ومصنفة عن المؤشرات البيئية إشكاليات. وتوجد ممارسات جيدة يمكن الاقتداء بها ودعمها، مثل برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، الذي تديره منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة<sup>(31)</sup>. وتعتمد عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص اعتماداً كبيراً على البيانات الموثوقة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف بشكل بناء. ولاحظ المشاركون أن الجهود اللازمة لتحقيق العديد من هذه الأهداف متوائمة بشكل وثيق مع الإجراءات اللازمة لإعمال الحق في بيئة صحية، مع الإشارة على وجه التحديد إلى الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام، والعدالة، والمؤسسات القوية.

57- وأشار العديد من المشاركين إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بوصفها أولوية عليا. فالمدافعون عن حقوق الإنسان موجودون على أرض الواقع في مجتمعات لا حصر لها في جميع أنحاء العالم ويسعون إلى حماية حقوق الإنسان من الأضرار البيئية. وكثيراً ما تتعرض حقوقهم - حرية التعبير وتكوين الجمعيات، فضلاً عن حق الشخص في الحياة والحرية والأمن - للخطر والانتهاك. ورغم أن المدافعين عن حقوق الإنسان كانوا موضع شواغل عالمية على مدى عقدين على الأقل، منذ صدور قرار الأمم المتحدة 144/53 لعام 1998 بشأن هذا الموضوع، يبدو أن الوضع أخذ في التدهور<sup>(32)</sup>. ولا يزال هؤلاء المدافعون يتعرضون للمضايقة والتهديد والتجريم والقتل في العديد من البلدان. وحدثت بعض التطورات السياسية والقانونية الإيجابية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، منها سن قوانين جديدة في بيرو وكوت ديفوار ومالي وهندوراس، واتفاق إسكاسو،

(31) انظر United Nations Children's Fund and World Health Organization, *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000–2017: Special Focus on Inequalities* (2019).

(32) Global Witness, *Enemies of the State? How Governments and Businesses Silence Land and Environmental Defenders* (2019). Available at [www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/enemies-state/](http://www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists/enemies-state/).

وقرار مجلس حقوق الإنسان 11/40 الجديد والصارم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ومع ذلك، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال تثير قلقاً بالغاً.

58- وثمة حاجة إلى تعزيز أصوات الأطفال والشباب في المسائل البيئية، لأنهم معرضون للخطر بوجه خاص ولأن حقوقهم مهددة وموضع انتهاك. ومن المشجع، بل والملمهم أيضاً، أن نشهد ازدهاراً هائلاً للنشاط المناخي للشباب (مثل أيام الجمعة من أجل المستقبل، وقمة الشباب بشأن المناخ). وفي الآونة الأخيرة، قدمت مجموعة من 16 طفلاً من جميع أنحاء العالم التماساً إلى لجنة حقوق الطفل، احتجوا فيها بأن تغير المناخ ينتهك عدداً من حقوقهم<sup>(33)</sup>. ويكتسي الحق في بيئة صحية ومستدامة أهمية قصوى بالنسبة للأطفال والشباب لأنهم سيكونون أحياءً عندما يُتوقع أن يصبح العديد من آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ونقص المياه والتحديات البيئية الأخرى أسوأ مما هي عليه اليوم.

59- وناقش المشاركون الدور المهم للباحثين. وبالإضافة إلى الأسس العلمية القوية، هناك حاجة إلى ضمان إبلاغ متخذي القرارات وعمامة الجمهور بالبحوث الموثوقة في الوقت المناسب وبطريقة ميسرة. وتشكل الموجزات، التي يعدها لمقرري السياسات كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أمثلة جيدة على التقارير العلمية التي يمكن فهمها على نطاق واسع<sup>(34)</sup>.

60- وثمة حاجة إلى زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية على أداء مهامهم بطرق تحترم الحق في بيئة صحية وتحميه وتُعمله. فالكثير جداً من السياسات والبرامج والقرارات الإدارية لا يعالج هذا الحق على نحو كافٍ أو لا يحقق توازناً مناسباً بين حماية البيئة والتنمية. فعلى سبيل المثال، توضح المعارف الحالية أن حرق احتياطات الوقود الأحفوري الحالية سوف يستنفد ميزانية الكربون المتاحة للحفاظ على التزامات اتفاق باريس بإبقاء الاحترار العالمي في نطاق 1,5 إلى 2 درجة مئوية. ولذلك، ولتجنب تغير المناخ الكارثي وما يرتبط به من آثار على حقوق الإنسان، ينبغي للدول الغنية ألا تسمح بأي استكشاف آخر لاحتياطات إضافية من الفحم أو النفط أو الغاز (A/73/188). وكثيراً ما يُركز بشكل مفرط على دور السلطة القضائية في التصدي لانتهاكات الحق في بيئة صحية، غير أن المشاركين اتفقوا على أن من الأفضل اتخاذ نهج استباقي ومنع حدوث الانتهاكات في المقام الأول. ويُعد موظفو الخدمة المدنية الذين يقيمون تراخيص التعدين والحراثة وغيرها من تراخيص استخدام الأراضي، ويوافقون على تطبيقات التنمية، ويجرون تقييمات بيئية، ويرصدون الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير والتراخيص البيئية، جهات فاعلة مهمة وهم يحتاجون إلى تلقي التدريب على الآثار المترتبة على الحق في بيئة صحية وإعماله. وينطبق الأمر نفسه على موظفي الخدمة المدنية العاملين في قطاعات المياه والصرف الصحي والزراعة والكيمياء والنقل والبناء.

61- ويجب أن يؤخذ دور قطاع الأعمال في الاعتبار لإعمال حق الإنسان في بيئة صحية. وبينما تتحمل الدول مسؤولية تنظيم الأنشطة التجارية التي يمكن أن تؤثر سلباً على حقوق الإنسان، فإن قطاع الأعمال نفسه يتحمل أيضاً مسؤوليات فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ورغم أن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، هي بداية جيدة، ينبغي أن تُبين مسؤوليات قطاع الأعمال بمزيد من التفصيل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة

(33) “16 children, including Greta Thunberg, file landmark complaint to the United Nations Committee on the Right of the Child: child petitioners protest lack of government action on climate crisis”, 23 September 2019. Available at [www.unicef.org/press-releases/16-children-including-greta-thunberg-file-landmark-complaint-united-nations](http://www.unicef.org/press-releases/16-children-including-greta-thunberg-file-landmark-complaint-united-nations)

(34) انظر [www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/4/2019/12/02\\_Summary-for-Policymakers\\_SPM.pdf](http://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/4/2019/12/02_Summary-for-Policymakers_SPM.pdf)

عندما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في الخارج. وثمة أولوية رئيسية أخرى، هي وضع آليات فعالة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببها أنشطة الشركات والانتصاف منها. وثمة حاجة أيضاً إلى توعية المستثمرين بآثار أنشطتهم على حقوق الإنسان. وينبغي إشراك المصارف على نحو أكثر استباقية في بذل العناية الواجبة بالاستعانة بمجموعة جيدة من الضمانات لحماية حقوق الإنسان والبيئة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك القرار الذي اتخذته مؤخراً المصرف الأوروبي للاستثمار بإنهاء تمويل مشاريع الوقود الأحفوري في المستقبل<sup>(35)</sup>. وثمة ممارسات جيدة مستخلصة من بعض الأعمال ينبغي إتاحتها على نطاق واسع والإبلاغ بها على نحو أفضل إلى الأعمال الأخرى لتكرارها.

62- وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى تحويل التركيز القصير النظر للمجتمع على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. وشملت الأمثلة الإيجابية التي نوقشت رفض دولة بوتان إيلاء الأولوية للناتج المحلي الإجمالي والاستعاضة عنه بمبدأ السعادة الوطنية الإجمالية، ووضع ميزانية وطنية للرفاه في نيوزيلندا، وسن قانون في ويلز سُمي قانون رفاه الأجيال المقبلة. وتشير هذه الأمثلة إلى الطريق نحو أولويات مجتمعية مختلفة، وتركز على رفاه الإنسان لا على أرباح الشركات، وتشير إلى الحاجة إلى الانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري<sup>(36)</sup>.

## سادساً - الحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي

63- ناقش المشاركون أهمية الاعتراف بالحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي وسبل تحقيق ذلك. وفي ضوء الأزمة البيئية العالمية، توافقت الآراء على أن الوقت قد حان للاعتراف بالحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي. وحددت المناقشات خيارات متعددة، منها إبرام معاهدة عالمية جديدة بشأن الحقوق البيئية، أو وضع عهد دولي ثالث، أو تعديل عهد دولي قائم، أو وضع بروتوكول ملحق بأحد العهدين الدوليين القائمين، أو إصدار قرار للأمم المتحدة. وركز المشاركون محادثتهم على خيار الاعتراف بالحق في بيئة صحية عن طريق صدور قرار للأمم المتحدة، حيث بدا ذلك أنسب سبل المضي قدماً من حيث التوقيت والفعالية ومن الناحية العملية. ومن شأن اعتراف عالمي للأمم المتحدة أن يكون حافزاً لما يبلغ عدده 37 من الدول التي لم تعترف بعد قانوناً بهذا الحق، وأن يعجل أيضاً باتخاذ إجراءات لإعمال هذا الحق في جميع الدول. وسلط بعض المشاركون الضوء على الاعتراف بهذا الحق كوسيلة للتغلب على النهج الجزأ السائد اليوم إزاء القضايا البيئية وقضايا حقوق الإنسان، عن طريق التحول إلى نهج منهجي وكلي.

64- وقطع مجلس حقوق الإنسان شوطاً طويلاً منذ عام 2012 بشأن مسألة حقوق الإنسان المتصلة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وتشكل أعمال المقرر الخاص السابق على مدى ست سنوات، التي تُوجت بالمبادئ الإطارية التاريخية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، أساساً واضحاً ومتيناً. وقد اعترفت سلسلة من قرارات المجلس بأوجه الترابط بين حقوق الإنسان والبيئة بمزيد من الوضوح

(35) Trent Murray with Reuters, "European Investment Bank will stop funding fossil fuel projects by end of 2021", Euronews, 15 November 2019. Available at [www.euronews.com/2019/11/14/phasing-out-fossil-fuel-europe-to-discuss-ending-investments-in-coal-oil-and-gas](http://www.euronews.com/2019/11/14/phasing-out-fossil-fuel-europe-to-discuss-ending-investments-in-coal-oil-and-gas)

(36) "The Government of Bhutan recognizes the importance of forests vis à vis the well-being of its people and for a long time has made the conservation of forests and the natural environment top priority in the national development policy. The generation of direct economic revenue from commercial forest harvesting is given low priority." Available at [www.fao.org/3/AC805E/ac805e08.htm](http://www.fao.org/3/AC805E/ac805e08.htm)

والدقة. واعتمدت جميع القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة منذ عام 2011 بتوافق الآراء (انظر قرارات المجلس 10/19 و21/25 و11/28 و8/31 و20/34 و8/37).

65- وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن احتمال عدم تحقيق توافق آراء بشأن قرار يعترف بالحق في بيئة صحية يصدر عن مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة. ومن المؤكد أن النتيجة المثالية هي التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، لأن ذلك سيعزز التنفيذ الفعال. واتفق المشاركون عموماً على أن توافق الآراء هو الوضع الأمثل ولكنه غير ضروري، وأشاروا إلى القرارات المتعلقة بالاعتراف بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي كمثال حديث نسبياً. وعندما طُرح أحد هذه القرارات للتصويت في الجمعية العامة في عام 2010، أيدت 122 دولة القرار، ولم تعارضه أية دولة، وامتنعت 41 دولة عن التصويت (القرار 292/64). وبعد عدة أشهر، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بشأن الموضوع نفسه دون تصويت (القرار 9/15)، واعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرارات اللاحقة بشأن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي (مثل القرار 157/68).

66- وأشار بعض المشاركين إلى أن اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 11/40 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بتوافق الآراء في عام 2019، وهو من أكثر القضايا المتعلقة بالبيئة حساسيةً من الناحية السياسية، هو علامة مشجعة. ولا يبدو الحق في بيئة صحية حقاً مشيراً للجدل كغيره من الحقوق. وكما ذكر أعلاه، اعترفت أكثر من 150 دولة صراحةً بالحق في بيئة صحية في قوانينها عن طريق دساتيرها وتشريعاتها الوطنية واتفاقاتها الإقليمية. ويشمل هذا العدد أكثر من 100 من الدول التي تكفل حماية دستورية لهذا الحق، وأكثر من 100 من الدول التي أدرجت هذا الحق في تشريعاتها البيئية، وأكثر من 125 من الدول التي صدّقت على المعاهدات الإقليمية. ولاحظ المشاركون أنه سيكون من الصعب على الدول أن تبرر معارضتها للاعتراف بالحق في بيئة صحية في قرار للأمم المتحدة عندما تكون هذه الدول ملزمة قانوناً بالفعل باحترام هذا الحق وحمايته وإعماله على الصعيد الوطني من خلال التزامات راسخة في الدساتير و/أو التشريعات و/أو المعاهدات الإقليمية.

67- وأقر بعض المشاركين بأن الاعتراف بحق الإنسان في بيئة صحية له آثار على التزامات الدول. وقد وردت هذه الالتزامات بوضوح في المبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي وضعها المقرر الخاص السابق. وكان الطابع غير الملزم لقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأعمال التدريجي أيضاً من المواضيع التي حظيت بمناقشة مستفيضة.

68- وشملت المواضيع الأخرى التي نوقشت العملية الجارية المتصلة بالميثاق العالمي المقترح للبيئة، وهو مبادرة لوضع معاهدة ملزمة عالمياً تنص على طائفة واسعة من المبادئ الأساسية لقانون البيئة، بما في ذلك الحق في بيئة صحية. ورأى المشاركون عموماً أن الميثاق العالمي مبادرة طموحة وطويلة الأجل، بالنظر إلى الوقت الذي استغرقه استكمال المفاوضات بشأن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. ورأى المشاركون أن قرار الأمم المتحدة بشأن الحق في بيئة صحية لا يتسق فحسب مع الميثاق العالمي، بل يدعمه أيضاً.

69- ونوقش دور المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في الإسهام في الاعتراف بالحق في بيئة صحية. وشجع المشاركون المقرر الخاص الحالي على مواصلة الاستفادة من عمل المقرر الخاص الأول في تحديد الممارسات الجيدة التي تبين الفوائد الملموسة للاعتراف بهذا الحق، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة. وأخيراً، شجع المشاركون المقرر الخاص على مواصلة التركيز على تعميق فهم العناصر الإجرائية والموضوعية للحق في بيئة صحية، عن طريق تقاريره المواضيعية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، على غرار ما فعله بشأن مسألة الهواء النقي (A/HRC/40/55) والمناخ الآمن (A/74/161).

## سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

70- يعرب المقرر الخاص عن تقديره العميق لكل من ساهم في هذا التقرير، بما في ذلك المشاركون في اجتماع الخبراء وفي المشاورة العامة.

71- وقد اتفق المشاركون في حلقة الخبراء الدراسية على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، يواجه الجنس البشري أخطر التحديات البيئية في تاريخ البشرية، التي لا تقتصر على حالة الطوارئ المناخية العالمية، بل تشمل أيضاً تفشي التلوث السام للهواء والمياه والتربة الذي يقتل الملايين من الناس سنوياً، والتناقص السريع في وفرة الأنواع البرية وتنوعها. وثانياً، يسهم الأثر التراكمي لهذه المشاكل البيئية في انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الكوكب على نطاق واسع يهدد بأن يؤدي إلى كارثة ما لم تُنفذ بسرعة تحولات مجتمعية كبرى. ومن الظلم الكبير أن أفقر وأضعف سكان العالم يتحملون النصيب الأكبر من هذه الآثار البيئية الضارة وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وثالثاً، يتيح اعتماد نهج قائم على الحقوق لمواجهة هذه التحديات البيئية، مع التركيز بوجه خاص على الاعتراف العالمي بالحق في بيئة صحية ومستدامة وإعماله، استجابةً واعدة، ويُحتمل أن تكون استجابة قوية.

72- واتفق الخبراء على التوصيات الرئيسية التالية:

- (أ) ينبغي لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة اعتماد قرارات في عام 2020 تعترف بحق الإنسان في العيش في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛
- (ب) ينبغي لجميع الدول الإسراع في جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان من الآثار الضارة للأزمة البيئية العالمية عن طريق الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، والوفاء بالتزاماتها بوصفها أطرافاً في الاتفاقات البيئية الدولية، والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) ينبغي لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول والحكومات دون الوطنية والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والمجتمعات المحلية والأفراد، بذل قصارى جهودهم من أجل احترام الحق في بيئة صحية وحمايته وإعماله؛
- (د) ينبغي تركيز الجهود المذكورة أعلاه تركيزاً خاصاً على تحسين رفاه الفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً، لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في عملية الانتقال إلى مجتمع مستدام.

## البرنامج

اليوم الأول - الخميس 20 حزيران/يونيه

التسجيل	09:30-09:00
مقدمة ولحمة عامة	10:10-09:30
• تقديم المشاركين	
• أهداف البرنامج ولحمة عامة عنه	
الجلسة 1: فرق العمل الفرعية الإقليمية المعنية بالممارسات الجيدة	11:00-10:10
يتوزع المشاركون إلى أربع فرق إقليمية لمناقشة الممارسات الجيدة في مجال تعزيز وإعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.	
استراحة لتناول القهوة	11:20-11:00
الجلسة 2: جلسة عامة بشأن الممارسات الجيدة	12:30-11:20
تبدأ الجلسة الثانية بعرض رسالة فيديو مدتها عشر دقائق من القاضي أنطونيو هيرمان بنجامين، من البرازيل، الذي سيناقش الممارسات الجيدة والتحديات المشتركة والأفكار من أجل المضي قدماً في إعمال حق كل شخص في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.	
استراحة لتناول الغداء	14:00-12:30
الجلسة 3: فرق العمل الفرعية الإقليمية المعنية بالحواجر	15:00-14:00
يتوزع المشاركون إلى أربع فرق إقليمية صغيرة لمناقشة الحواجز ذات الصلة بتعزيز وإعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.	16:00-15:00
الجلسة 4: جلسة عامة بشأن الحواجز	
يقدم مقرر من كل فرقة موجزاً إلى الجلسة العامة عن مناقشات الفرقة (5-7 دقائق كحد أقصى)، ويعقب ذلك مناقشة تفاعلية مع جميع المشاركين.	
استراحة لتناول القهوة	16:20-16:00
الجلسة 5: تلاقح الأفكار: التأثيرات الدولية والإقليمية والوطنية	17:20-16:20
يلتقي المشاركون لمناقشة سبل إيجاد أوجه تآزر في تعزيز وإعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة على جميع المستويات. ويناقشون على وجه الخصوص الكيفية التي يمكن بها للإطار القائم بشأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي أن يحدث تأثيراً تصاعدياً انطلاقاً من القاعدة على المناقشة على الصعيد الدولي، وبالعكس. فمثلاً، تأثر اتفاق إسكاسو باتفاقية آرهوس. فكيف يمكن محاكاة هذا النوع من الاتفاقات الإقليمية في مناطق أخرى؟ وكيف يمكن للدول التي لديها حقوق بيئية دستورية أن تشجع الدول الأخرى على وضع أحكام مماثلة؟ وكيف يمكن تبادل المعلومات فيما بين الدول بشأن السوابق التي توفر أمثلة قوية في القضايا القائمة على الحق في بيئة صحية؟	
جلسة اختتام اليوم الأول	17:30-17:20

## اليوم الثاني - الجمعة 21 حزيران/يونيه

الجلسة 6: محادثة مع الدول	10:30-09:30
يشارك عدد محدود من الدول في حلقة الخبراء الدراسية خلال هذه الجلسة. والغرض هو تبادل الآراء بين الخبراء والدول بشأن الممارسات الجيدة والحواجز وسبل المضي قدماً فيما يتعلق بالاعتراف بالحقوق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وتعزيزه وإعماله.	
استراحة لتناول القهوة	10:50-10:30
الجلسة 7: فرق العمل الفرعية الإقليمية المعنية بالفرص والاحتياجات والمواضيع المشتركة يتوزع المشاركون إلى أربع فرق إقليمية لمناقشة الفرص والاحتياجات والمواضيع المشتركة المتعلقة بتعزيز وإعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.	11:40-10:50
الجلسة 8: جلسة عامة بشأن الفرص والاحتياجات والمواضيع المشتركة	12:30-11:40
الملاحظات الختامية وسبل المضي قدماً	13:00-12:00

## المرفق الثاني

## مذكرة مفاهيمية

## 1- معلومات أساسية

قرر مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2018 تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وعيّن ديفيد ر. بويد مقررًا خاصًا ثانيًا، بدءاً من 1 آب/أغسطس 2018. وقد تولى سلّقه، جون ه. نوّكس، هذا المنصب منذ عام 2012. وقدم المقرر الخاص، منذ توليه منصبه، تقريراً إلى الجمعية العامة في عام 2018 عن الحق في بيئة صحية (شارك في وضعه المقرر الخاص السابق)، دعا إلى الاعتراف بالحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي (A/73/188)، وتقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2019 عن الهواء النقي كعنصر من عناصر الحق في بيئة صحية (A/HRC/40/55). وقام أيضاً بزيارة قطرية إلى فيجي، ومن المقرر أن تكون زيارته المقبلة إلى النرويج في أيلول/سبتمبر 2019.

وعلى النحو المعترف به في عدد من القرارات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (قراراً لمجلس حقوق الإنسان 8/37 و11/40 وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 17/4)، فإن أكثر من 150 دولة اعترفت صراحة بالحق في بيئة صحية في قوانينها عن طريق دساتيرها وتشريعاتها الوطنية واتفاقاتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، توجد مجموعة متزايدة من السوابق القضائية في القضايا التي تتناول الحق في بيئة صحية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ورغم التطورات المستجدة في مجال تعزيز الحق في بيئة صحية على الصعيدين الوطني والإقليمي، يوجد فهم محدود للممارسات الجيدة فيما يتعلق بهذا الحق، وللحواجز التي تحول دون الاعتراف به وإعماله والوفاء به. وتُعقد حلقة الخبراء الدراسية هذه بهدف توسيع وتعميق فهم الحق في بيئة صحية حتى يتسنى للجميع، في كل مكان، التمتع بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

## 2- أهداف حلقة الخبراء الدراسية

يشير قرار مجلس حقوق الإنسان 8/37 إلى أن حلقة الخبراء الدراسية ينبغي أن تبحث أفضل ممارسات الدول على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة. وفي ضوء ذلك، تتمثل أهداف هذه الحلقة الدراسية فيما يلي:

- (أ) مناقشة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز وإعمال الحق في بيئة صحية؛
- (ب) دراسة التجارب المتعلقة باستخدام الحق في بيئة صحية، بوجه خاص؛
- (ج) تقديم إسهامات في تقرير المقرر الخاص (انظر البرنامج للاطلاع على التفاصيل)؛
- (د) تقديم دعم إضافي من أجل إعلان اعتراف الأمم المتحدة بالحق في بيئة صحية على الصعيد العالمي؛
- (هـ) تقديم توصيات إلى المجلس، وكذلك إلى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بشأن سبل المضي قدماً.

### 3- النواتج

سيُسترشد بحلقة الخبراء الدراسية، عملاً بالقرار 8/37، في إعداد تقرير المقرر الخاص الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين، المقرر عقدها في آذار/مارس 2020.

### 4- المشاركون

ستضم المشاورة نحو 30 مشاركاً من طائفة واسعة من الخلفيات. وستُعقد جلسة مدتها ساعة ونصف يشارك أثناءها عدد محدود من ممثلي الدول في تبادل الآراء مع المشاركين.

### 5- الشكل

ستكون الحلقة الدراسية في شكل مناقشة مائدة مستديرة يديرها رئيس المناقشة، وستشمل أيضاً عدة جلسات فرعية تركز على مناطق جغرافية مختلفة.